

قسما المبتدأ:

مبتدأ: «زيد»، و«عاذر» خبر

إن قلت: «زيد عاذر من اعتذر»^(١)

وأول مبتدأ، والثاني فاعل اغنى في: «أسار وقس، وكاستفهام التفي، وقد يجوز نحو: «فائز أولو

ذكر المصنف أن المبتدأ على قسمين:

(أ) مبتدأ له خبر.

(ب) ومبتدأ له فاعل سدّ مسدّ الخبر.

(١) إن: حرف شرط جازم، قلت: فعل ماض مبني على السكون لاتصاله بالتاء المتحركة في محل جزم (إن) الشرطية، والتاء: في محل رفع فاعل، من: اسم موصول في محل نصب مفعول به لاسم الفاعل (عاذر)، جملة زيد عاذر من اعتذر: في محل نصب مقول القول، جملة اعتذر: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب، وجواب الشرط محذوف؛ لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن قلت...؛ فزيد: مبتدأ، وعاذر: خبر.

(٢) أسار: الهمزة للاستفهام، سار: مبتدأ مرفوع بالضمّة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، ذان: اسم إشارة فاعل ل(سار) سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى (أو فاعل مبني على الألف في محل رفع فاعل).

(٣) فائز: مبتدأ مرفوع، أولو: فاعل ل(فائز) أغنى عن الخبر، مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، الرشد: مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكّن للروي.

فمثال الأول: «زيدٌ عاذرٌ من اعتذر»، والمراد به: ما لم يكن المبتدأ فيه وصفاً مشتقاً على ما يذكر في القسم الثاني، ف«زيدٌ»: مبتدأ، و«عاذرٌ»: خبره، و«من اعتذر»: مفعول ل(عاذر).

ومثال الثاني: «أسارٌ ذانٍ؟» ف«الهمزة»: للاستفهام، و«سارٍ»: مبتدأ، و«ذانٍ»: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويقاس على هذا ما كان مثله؛ وهو: كل وصفٍ اعتمد على استفهام أو نفي؛ نحو: «أقائم الزيدان؟ وما قائم الزيدان»^(١) - فإن لم يعتمد الوصف لم يكن مبتدأ، وهذا مذهب البصريين إلا الأحفش - ورفَع^(٢) فاعلاً ظاهراً كما مثل، أو ضميراً منفصلاً نحو: «أقائم أنتما؟»، وتمّ^(٣) الكلام به، فإن لم يتم به لم يكن مبتدأ نحو: «أقائم أبواه زيد؟»، ف«زيد»: مبتدأ مؤخر، و«قائم»: خبره مقدم، و«أبواه»: فاعل ب(قائم)، ولا يجوز أن يكون «قائم» مبتدأ؛ لأنه لا يستغنى بفاعله حيثنذ؛ إذ لا يقال: «أقائم أبواه» فيتّم الكلام.

وكذلك لا يجوز أن يكون الوصف مبتدأ إذا رفع ضميراً مستتراً، فلا يقال في: «ما زيدٌ قائم ولا قاعد»: إنَّ «قاعداً» مبتدأ، والضمير المستتر فيه فاعل أغنى عن الخبر؛ لأنه ليس بمنفصل، على أنّ في المسألة خلافاً.

ولا فرق بين أن يكون الاستفهام بالحرف - كما مثل - أو بالاسم نحو: «كيف جالسُ العُمران؟»^(٤) وكذلك لا فرق بين أن يكون النفي بالحرف

(١) الزيدان: فاعل سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

(٢) الواو: حرف عطف، و«رفَع» معطوف على: (اعتمد على استفهام أو نفي).

(٣) تمّ: معطوف على (اعتمد) أيضاً.

(٤) كيف: اسم استفهام في محل نصب حال من (العمران)، جالس: مبتدأ، العمران: فاعل سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالألف لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد.

- كما مثل - أو بالفعل؛ كقولك: «ليس قائم الزيدان»، ف«ليس»: فعل ماض ناقص، و«قائم»: اسمه، و«الزيدان»: فاعل سدّ مسدّ خبر (ليس)، وتقول: «غيرُ قائم الزيدان»، ف«غير»: مبتدأ، و«قائم»: مخفوض بالإضافة، و«الزيدان»: فاعل بـ(قائم) سدّ مسدّ خبر (غير)؛ لأن المعنى: «ما قائم الزيدان»، فعومل: «غير قائم» معاملة: «ما قائم»، ومنه قوله:

٣٩- غَيْرُ لَاهٍ عِدَاكَ فَاطْرِحِ اللّٰهَ

وَلَا تَغْتَرِرْ بِعَارِضِ سِلْمٍ^(١)

ف: «غير» مبتدأ، و«لاهِ»: مخفوض بالإضافة، و«عداك»: فاعل بـ(لاهِ) سدّ مسدّ خبر (غير)، ومثله قوله:

(١) لم ينسب البيت لقائل معيّن، اللاهني هنا بمعنى الغافل، اطرح: اترك، السليم: بفتح السين وكسرهما: المودعة والمهادنة.

المعنى: كن حذراً، وارك اللهو جانباً، ولا تغترّ بسلم عارض، فإن أعداءك ليسوا في غفلة بل يتربصون للإيقاع بك.

الإعراب: غير: مبتدأ مرفوع، لاه: مضاف إليه مجرور بالكسرة المقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين، عداك: عدى: فاعل سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالضمّة المقدرة على آخره للتعذر، والكاف: ضمير في محل جرّ بالإضافة، فاطرح: الفاء استئنافية، اطرح: فعل أمر مبني على السكون، وحرك بالكسر للتخلص من التقاء الساكنين، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره أنت، جملة غير لاه عداك: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، جملة فاطرح اللهو: استئنافية لا محل لها من الإعراب، جملة لا تغترر: معطوفة على الاستئنافية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: قوله: «غير لاه عداك»، فقد جاء المرفوع بعد الوصف المعتمد على النفي فاعلاً سدّ مسدّ الخبر، وغير لاه: بمنزلة: ما لاه.

٤٠ - غير مأسوفٍ على زمنٍ ينقضني بالهم والحزن^(١)

ف: «غيرُ»: مبتدأ، و«مأسوفٍ»: مخفوض بالإضافة، و«على زمنٍ»: جار ومجرور في موضع رفع بـ(مأسوف) لنيابته مناب الفاعل، وقد سدّ مسدّ خبر (غير).
(غير).

وقد سأل أبا^(٢) الفتح بن جني ولده عن إعراب هذا البيت، فارتبك في إعرابه.
ومذهب البصريين -إلا الأخفش- أن هذا الوصف لا يكون مبتدأ إلا إذا اعتمد على نفي أو استفهام، وذهب الأخفش والكوفيون إلى عدم اشتراط ذلك، فأجازوا: «قائم الزيدان»، ف«قائم» مبتدأ، و«الزيدان»: فاعل سدّ مسدّ الخبر؛ وإلى هذا أشار المصنف بقوله: «وقد يجوز نحو: فائزٌ أولو الرشد»؛ أي: وقد يجوز استعمال هذا الوصف مبتدأ من غير أن يسبقه نفي أو استفهام، وزعم المصنف أنّ سيبويه يميز ذلك على ضعف، ومما ورد منه قوله:

(١) البيت للشاعر العباسي أبي نواس الحسن بن هانئ، وهو ممن لا يستشهد بكلامه، وإنما ورد البيت للتمثيل لا للاستشهاد.

المعنى: ليس هذا الزمان المترع بالهموم الزاخر بالأحزان جديراً بالأسف والأسى.
الإعراب: جملة (ينقضني) في محل جرّ صفة ل(زمن).

التمثيل به: قوله: (غير مأسوف على زمن) فقد أتى بالجار والمجرور في موضع رفع نائب فاعل لاسم المفعول المعتمد على النفي، سدّ مسدّ الخبر، والمضاف والمضاف إليه بمنزلة الشيء الواحد، فهما بمنزلة: ما مأسوفٌ.

(٢) قال الخضري في حاشيته: في نسخ بالواو، فيكون هو السائل ليمتحن ولده مثلاً، فليحرر.

٤١ - فخيرٌ نحن عندَ الناس منكم

إذا الداعي المُثَوَّبُ قال: يا لا^(١)

ف«خير»: مبتدأ، و«نحن»: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ولم يسبق «خير» نفي ولا استفهام، وجُعِلَ من هذا قوله:

٤٢ - خَيْرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكُ مُلْغِيًا

مَقَالَةٌ لِهَبِيٍّ إِذَا الطَّيْرُ مَرَّتْ^(٢)

(١) البيت لزهير بن مسعود الضبي، ويروى مكان الناس: «البأس»، الداعي المثوب الذي يصيح مستغيثاً مستصرخاً، يالا: أصلها يا لفلان.

المعنى: يفخر الشاعر على خصومه بأنه وقومه خير وأكرم مكانة عند الناس إذا ضربتهم الأمور واستصرخهم الخائفون.

الإعراب: خير: مبتدأ، نحن: ضمير منفصل مبني على الضم في محل رفع فاعل ل(خير) سدّ مسدّ الخبر، عند: ظرف مكان منصوب متعلق ب(خير)، الناس: مضاف إليه، إذا: ظرف متضمن معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية، متعلق بجواب الشرط المحذوف لدلالة ما قبله عليه، الداعي: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: إذا قال الداعي، والجملة في محل جر بإضافة الظرف إليها، وجواب الشرط محذوف، تقديره: إذا قال الداعي... فخير نحن... يا لا: يا: أداة نداء واستغاثة، اللام حرف جر، والمنادى المستغاث به محذوف، تقديره: يا لفلان، وهو مجرور باللام، متعلق بفعل محذوف، وجملة النداء: في محل نصب مقول للقول، وجملة (قال) مع الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد في قوله: (خير نحن)، فقد جاء المبتدأ وصفاً رافعاً لفاعل سدّ مسدّ الخبر دون اعتماد على نفي أو استفهام، وذلك مذهب الكوفيين.

(٢) البيت لبعض الطائيين، بنو لهب: حي من الأزد اشتهروا بزجر الطير وعيافته؛ (أي: الاعتبار بأسماء الطيور ومساقطها، فيتفاءل المرء أو يتشاءم).

ف«خبير»: مبتدأ، و«بنو لهب»: فاعل سدّ مسدّ الخبر.

أحوال الوصف مع مرفوعه:

وَالثَّانِ: مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ: حَبْرٌ

إِنْ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَبَقاً اسْتَقَرَّ

الوصف مع الفاعل إما أن يتطابقا إفراداً أو تثنيةً أو جمعاً، أو لا يتطابقا، وهو قسمان: ممنوع وجائز.

١- فإن تطابقا إفراداً نحو «أَقَائِمٌ زَيْدٌ» جاز فيه وَجْهَانِ:

=**المعنى:** إذا مرت الطير استمع إلى ما يقول اللهبى في شأنها، فإنهم بذلك عاملون ذوو خبرة.

الإعراب: خبير: مبتدأ، بنو: فاعل سدّ مسدّ الخبر مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم، لهب: مضاف إليه، فلا: الفاء: استئنافية، لا: ناهية جازمة، تك: فعل مضارع ناقص مجزوم ب(لا) وعلامة جزمه السكون على النون المحذوفة تخفيفاً، واسمه: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ملغياً: خبر (تك) منصوب، مقالة: مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً)، الطير: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، والتقدير: مرّت بالطير، والجملة: في محل جرّ بالإضافة، وجملة (مرّ) الثاني مع الفاعل المستتر: تفسيرية لا محل لها من الإعراب، وجواب (إذا) محذوف دلّ عليه ما قبله، والتقدير: إذا مرت الطير فلا تك ملغياً...

الشاهد فيه: قوله: (خبير بنو لهب) فقد استشهد به الكوفيون على جواز اكتفاء المبتدأ الوصف بمرفوعه دون اعتمادٍ على نفي أو استفهام، ويرده البصريون بأن «خبير» خبر مقدم، و«بنو» مبتدأ مؤخر، وجاز الإخبار عن الجمع بالمفرد؛ لأنه على زنة المصدر «فعليل كصهيل»، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع بلفظ واحد؛ كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾.

أحدهما: أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر.
والثاني: أن يكون ما بعده مبتدأ مؤخرًا، ويكون الوصف خبراً مقدماً،
ومنه قوله تعالى: ﴿أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا بَرَهَيْمُ﴾^(١)، فيجوز أن يكون
﴿أَرَاغِبُ﴾ مبتدأ، و﴿أَنْتَ﴾: فاعل سدّ مسدّ الخبر، ويحتمل أن يكون
﴿أَنْتَ﴾: مبتدأ مؤخرًا، و﴿أَرَاغِبُ﴾ خبراً مقدماً.

والأول - في هذه الآية - أولى^(٢)؛ لأن قوله: ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ معمول
لـ(راغب)، فلا يلزم في الوجه الأول الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن
﴿أَنْتَ﴾ على هذا التعبير فاعل لـ«راغب»، فليس بأجنبي منه، وأما على الوجه
الثاني فيلزم فيه الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي؛ لأن ﴿أَنْتَ﴾ أجنبي من
«راغب» على هذا التقدير؛ لأنه مبتدأ، فليس لـ«راغب» عمل فيه؛ لأنه خبر،
والخبر لا يعمل في المبتدأ على الصحيح.

٢- وإن تطابقتا تثنيةً نحو: «أقائمان الزيدان»، أو جمعاً نحو: «أقائمون
الزيدون»؛ فما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر مُقَدَّم، وهذا معنى قول
المصنف: «والثان مبتدا وذا الوصف خبر..» إلى آخر البيت؛ أي: والثاني

(١) مريم (٤٦) والآية بكاملها: ﴿قَالَ أَرَاغِبُ أَنْتَ عَنْ ءَالِهَتِي يَا بَرَهَيْمُ لَئِن لَّمْ تَنْتَهُ
لَأَرْجُمَنَّكَ وَاهْجُرِّيْ مَلِيًّا﴾.

(٢) يجوز الوجهان في أصل المسألة، أما في هذه الآية الكريمة فلا يجوز إلا وجه واحد؛ وهو
جعل الوصف مبتدأ والضمير فاعلاً سدّ مسدّ الخبر؛ للمانع الذي بسطه الشارح،
والذي يمنع أن يكون الوصف خبراً مقدماً والضمير ﴿أَنْتَ﴾ مبتدأ مؤخرًا، فقوله:
«أولى» هنا بمعنى: «واجب»؛ للسبب الذي فصله؛ وهو الذي يؤدي إلى الفصل بين
العامل (راغب) ومعموله ﴿عَنْ ءَالِهَتِي﴾ بأجنبي؛ وهو ﴿أَنْتَ﴾.

-وهو ما بعد الوصف - مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه إن تطابقا في غير الأفراد؛ وهو التثنية والجمع، هذا على المشهور من لغة العرب، ويجوز على لغة «أكلوني البراغيث»^(١) أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل أغنى عن الخبر.

٣- وإن لم يتطابقا -وهو قسمان: ممتنع وجائز، كما تقدم، فمثال الممتنع: «أقائمان زيد؟» و«أقائمون زيد؟»؛ فهذا التركيب غير صحيح، ومثال الجائز: «أقائم الزيدان؟» و«أقائم الزيدون؟»، وحينئذٍ يتعين أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعل سدّ مسدّ الخبر^(٢).

العامل في المبتدأ والخبر:

وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالِابْتِدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ

مذهب سيويه وجمهور البصريين: أن المبتدأ مرفوع بالابتداء، وأن الخبر مرفوع بالمبتدأ، فالعامل في المبتدأ معنوي؛ وهو: كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير الزائدة وما أشبهها، واحترز «بغير الزائدة» من مثل: «بحسبك درهم» (فبحسبك): مبتدأ، وهو مجرد عن العوامل اللفظية غير الزائدة، ولم

(١) حكوا هذه اللغة عن طيء، وبعضهم حكاها عن أزد شنوءة، وذهبوا في إعرابها ثلاثة مذاهب:

(أ) (البراغيث): فاعل (أكل)، والواو: حرف دال على الجماعة.

(ب) الواو: في محل رفع فاعل، و(البراغيث): بدل منها.

(ج) الواو: فاعل، والجملة: في محل رفع خبر مقدم، و(البراغيث): مبتدأ مؤخر، وسيأتي بيان ذلك مفصلاً في باب الفاعل.

(٢) لو عكسنا لأخبرنا بالمفرد (قائم) عن المثني أو الجمع (الزيدان أو الزيدون)، وهذا ممتنع؛ لأن المطابقة بين المبتدأ والخبر واجبة.

يتجرد عن الزائدة، فإن الباء الداخلة عليه زائدة، واحترز «بشبهها» من مثل: «رُبَّ رجلٍ قائمٌ»، ف«رجل»: مبتدأ، و«قائمٌ»: خبره، ويدلّ على ذلك رفع المعطوف عليه نحو: «رُبَّ رجلٍ قائمٌ وامرأةٌ».

والعامل في الخبر لفظي؛ وهو المبتدأ، وهذا هو مذهب سيوييه رحمه الله، وذهب قوم إلى أن العامل في المبتدأ والخبر الابتداء، فالعامل فيهما معنوي.

وقيل: المبتدأ مرفوع بالابتداء، والخبر مرفوع بالابتداء والمبتدأ.

وقيل: تَرَفَعًا، ومعناه: أن الخبر رفع المبتدأ، وأن المبتدأ رفع الخبر.

وأعدّل هذه المذاهب مذهب سيوييه، وهو الأول، وهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

تعريف الخبر:

والخَبْرُ: الجُزْءُ المُتِمُّ الفَائِدَةَ ك: «اللهُ بَرٌّ، والأَيَادِي شَاهِدَةٌ»

عَرَّفَ المصنّف الخبر بأنه الجزء المكمل للفائدة، ويردُّ عليه الفاعل نحو: «قام زيدٌ»، فإنه يصدق على «زيد» أنه الجزء المتمم الفائدة.

وقيل في تعريفه: «إنه الجزء المنتظم منه مع المبتدأ جملة»^(١)، ولا يرد الفاعل على هذا التعريف؛ لأنه لا ينتظم منه مع المبتدأ جملة، بل ينتظم منه مع الفعل جملة.

وخلاصة هذا: أنه عَرَّفَ الخبر بما يوجد فيه وفي غيره، والتعريف ينبغي أن يكون مختصاً بالمعرّف دون غيره.

(١) أدقّ من هذا أن يقال: الخبر: «هو الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور»، فيخرج بذلك فاعل الفعل، وفاعل الوصف المغني عن الخبر.

أنواع الخبر:

وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً

حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَيِّقَتْ لَهُ^(١)

وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى اِكْتَفَى

بِهَا، ك: «نُطْقِي: اللَّهُ حَسْبِي» وَكَفَى^(٢)

ينقسم الخبر إلى: مفرد وجملة^(٣)، وسيأتي الكلام على المفرد.

فأما الجملة فإما أن تكون هي المبتدأ في المعنى أو لا.

(١) مفرداً: حال من فاعل (يأتي) الأول، جملة: حال من فاعل (يأتي) الثاني، حاوية: نعت لـ(جملة)، معنى: مفعول به لـ(حاوية) منصوب بالفتحة المقدرة على الألف للتعذر، الذي: اسم موصول في محل جرٍّ بالإضافة، وجملة سيقَّت له: لا محل لها من الإعراب؛ لأنها صلة الموصول.

(٢) تكن: فعل مضارع ناقص فعل الشرط مجزوم بـ(إن)، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره: «هي» يعود إلى الجملة، إياه: إيا: ضمير منفصل مبني على السكون في محل نصب خبر (تكن)، والهاء: حرف دال على الغائب، معنى: تمييز منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر، اكتفى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، في محل جزم جواب للشرط، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة لا محل لها من الإعراب؛ لأنها جواب شرط جازم غير مقترنة بالفاء، وقد أعرب الشارح المثال الذي أتى به ابن مالك.

(٣) المفرد: ما ليس جملة ولا شبيهاً بالجملة، فيشمل المثنى والجمع، والجملة يشترط فيها لتصلح خبراً ثلاثة شروط:

(أ) وجود الرابط الذي يربطها بالمبتدأ.

(ب) ألا تكون ندائية.

(ج) ألا تكون مصدرة بـ(بل) أو (لكن) أو (حتى)، وقد أجمع النحاة على ذلك.

فإن لم تكن هي المبتدأ في المعنى فلا بُدَّ فيها من رابط يربطها بالمبتدأ، وهذا معنى قوله: «حاوية معنى الذي سيقَّت له».

والرابط إمَّا:

(أ) ضمير يرجع إلى المبتدأ نحو: «زيد قام أبوه»، وقد يكون مقدراً نحو: «السَّمْنُ مَنَوَانٌ بدرهم»، التقدير: منوان منه بدرهم^(١).

(ب) أو إشارة إلى المبتدأ كقوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾^(٢) في قراءة من رفع (اللباس).

(ج) أو تكرار المبتدأ بلفظه: وأكثر ما يكون في مواضع التفخيم، كقوله تعالى: ﴿الْحَاقَّةُ ۙ ۱ مَا الْحَاقَّةُ ۙ﴾^(٣)، و﴿الْفَارِعَةُ ۙ ۱ مَا الْفَارِعَةُ ۙ﴾^(٤)، وقد

(١) منوان: مفردة (منا) كعصا، وهو مكيال أو وزن، السمن: مبتدأ أول: منوان: مبتدأ ثانٍ مرفوع بالألف؛ لأنه مثنى، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، وقد قدر جار ومجرور هو (منه) بمحذوف صفة لـ(منوان)، والتقدير: منوان كائنان منه، وهذا الوصف هو الذي سَوَّغَ الابتداء بالنكرة، بدرهم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ الثاني، والجملة: في محل رفعٍ خبرٍ للمبتدأ الأول.

(٢) من قوله تعالى: ﴿يَنبَغِي ۙ ۱ عَادَمَ قَدْ أَنزَلْنَا عَلَيْكَ لِبَاسًا يُؤَرِّى سَوَاءَ تَكُمُ وَرِدِشًا وَّلِبَاسُ التَّقْوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ ذَٰلِكَ مِنْ ءَايَتِ اللَّهِ لَعَلَّهُمْ يَذَّكَّرُونَ﴾ الأعراف (٥).

والاستشهاد يتم باعتبار لباس: مبتدأ أول، ذلك: اسم إشارة في محل رفع مبتدأ ثانٍ، واللام: للبعد، والكاف: للخطاب، خير: خبر للمبتدأ الثاني، والجملة خبر للمبتدأ الأول، والرابط هو الإشارة على المبتدأ بـ«ذلك».

(٣) الحاقَّة (١، ٢)، والحاقَّة: مبتدأ أول، ما: اسم استفهام في محل رفع مبتدأ ثانٍ، الحاقَّة: خبره، والجملة في محل رفع خبر للمبتدأ الأول.

(٤) الفارعة (١، ٢) إعرابها كالإعراب السابق في: ﴿الْحَاقَّةُ ۙ ۱ مَا الْحَاقَّةُ ۙ﴾.

يستعمل في غيرها كقولك: «زيدٌ ما زيدٌ».

(د) أو عموم يدخل تحته المبتدأ نحو: «زيدٌ نِعَمَ الرجل»^(١).

وإن كانت الجملة الواقعة خبراً هي المبتدأ في المعنى لم تحتج إلى رابط، وهذا معنى قوله: «وإن تكن...» إلى آخر البيت؛ أي: وإن تكن الجملة إياه -أي: المبتدأ- في المعنى اكتفي بها عن الرابط؛ كقولك: «نظقي الله حسبي»، ف: «نظقي»: مبتدأ، والاسم الكريم: مبتدأ ثانٍ، و«حسبي»: خبر عن المبتدأ الثاني، والمبتدأ الثاني وخبره: خبر عن المبتدأ الأول، واستغني عن الرابط؛ لأن قولك: «الله حسبي» هو معنى «نظقي»، وكذلك «قولي: لا إله إلا الله».

الخبر المفرد:

والمفردُ الجامدُ فارغٌ، وإنْ يُشتقَّ فهو ذو ضميرٍ مُستكنٍ^(٢)

تقدم الكلام في الخبر إذا كان جملة، وأما المفرد فيما أن يكون جامداً أو مشتقاً.

فإن كان جامداً فذكر المصنف أنه يكون فارغاً من الضمير نحو: «زيد أخوك»، وذهب الكسائي والرّماني وجماعة إلى أنه يتحمل الضمير، والتقدير

(١) زيد: مبتدأ، نعم: فعل ماض جامد لإنشاء المدح، والرجل: فاعل، والجملة في محل رفع خبر المبتدأ، والرابط هو «العموم»، لأن الأرحح في (ال) التي في الفاعل (الرجل) إفادتها الاستغراق فتشمل زيداً وغيره، وإذا اعتبرت عهدية فالرابط إعادة المبتدأ بمعناه.

(٢) يشتق: فعل مضارع فعل الشرط مجزوم بإن بالسكون، وحرك بالفتح للحنة ودفعاً لالتقاء الساكنين، ونائب الفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو يعود إلى المفرد، فهو: الفاء: رابطة لجواب الشرط، هو: ضمير منفصل في محل رفع مبتدأ، ذو: خبر مرفوع بالواو لأنه من الأسماء الستة، والجملة في محل جزم جواب الشرط.

عندهم: «زيد أخوك هو»، وأما البصريون فقالوا: إما أن يكون الجامد متضمناً معنى المشتق أو لا، فإن تضمن معناه نحو: «زيد أسد» -أي: شجاع- تحمّل، وإن لم يتضمن معناه لم يتحمل الضمير، كما مثّل.

وإن كان مشتقاً فذكر المصنف أنه يتحمل الضمير نحو: «زيد قائم»؛ أي: هو، هذا إذا لم يرفع ظاهراً، وهذا الحكم إنما هو للمشتق الجاري مجرى الفعل^(١)؛ كاسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، واسم التفضيل، فأما ما ليس جارياً مجرى الفعل من المشتقات؛ فلا يتحمل ضميراً، وذلك كأسماء الآلة نحو: «مفتاح»، فإنه مشتق من «الْفَتْح»، ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مفتاح» لم يكن فيه ضمير، وكذلك ما كان على صيغة مَفْعَلٍ وقُصِدَ به الزمان أو المكان ك: «مرمى»، فإنه مشتق من الرمي، ولا يتحمل ضميراً، فإذا قلت: «هذا مرمى زيد» تريد: مكان رميه أو زمان رميه؛ كان الخبر مشتقاً ولا ضمير فيه.

وإنما يتحمل المشتق الجاري مجرى الفعل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً، فإن رفعه لم يتحمل ضميراً، وذلك نحو: «زيد قائم غلاماه»، ف: «غلاماه» مرفوع ب(قائم)، فلا يتحمل ضميراً.

وحاصل ما ذكره المصنف: أنّ الجامد يتحمل الضمير مطلقاً عند الكوفيين، ولا يتحمّل ضميراً عند البصريين إلا إن أُوّل بمشتق، وأن المشتق إنما يتحمل الضمير إذا لم يرفع ظاهراً وكان جارياً مجرى الفعل نحو: «زيد منطلق»؛ أي: هو، فإن لم يكن جارياً مجرى الفعل لم يتحمل شيئاً؛ نحو: «هذا مِفْتَاح»، و«هذا مَرْمَى زَيْدٍ».

(١) أي: إذا كان عاملاً عمل الفعل، ومن المعلوم أن اسمي الزمان والمكان واسم الآلة من المشتقات الصرفية التي لا تعمل عمل الفعل، فلا يستتر فيها ضمير.

وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقاً حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُخَصَّلاً^(١)

إذا جرى الخبر المشتق على مَنْ هو له استتر الضمير فيه نحو: «زيد قائم»؛
أي: هو، فلو أتيت بعد المشتق ب: «هو» ونحوه وأبرزته فقلت: «زيد قائم هو»؛
فقد جَوَّزَ سيبويه فيه وجهين:

أحدهما: أن يكون «هو» تأكيداً للضمير المستتر في «قائم».

والثاني: أن يكون فاعلاً بـ«قائم»، هذا إذا جرى على مَنْ هو له.

فإن جرى على غير من هو له -وهو المراد بهذا البيت- وجب إبراز
الضمير، سواء أَمِنَ اللبس أو لم يُؤْمَن، فمثال ما أَمِنَ فيه اللبس: «زيدٌ هند
ضارِبُها هو»^(٢)، ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس لولا الضمير: «زيدٌ عمرو ضارِبُهُ
هو»، فيجب إبراز الضمير في الموضعين عند البصريين، وهذا معنى قوله:
«وأبرزنه مطلقاً»، أي: سواء أَمِنَ اللبس أو لم يؤمن.

(١) أبرزنه: أبرز: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، والفاعل: أنت،
والنون: للتوكيد حرف لا محل له من الإعراب، والهاء: مفعول به في محل نصب، مطلقاً:
حال من الضمير الهاء، حيث: ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب متعلق
بـ(أبرز)، تلا: فعل ماضٍ، وفاعله هو، ما: اسم موصول في محل نصب مفعول به،
معناه: اسم ليس مرفوع بالضممة المقدرة للتعذر، والهاء: في محل جر بالإضافة، له: جار
ومجرور متعلق بـ(محصلاً)، خبر (ليس) منصوب، جملة (تلا) مع فاعله: في محل جرّ
بالإضافة، جملة (ليس) مع معموليها: صلة الموصول لا محل لها من الإعراب.

(٢) زيد: مبتدأ أول، هند: مبتدأ ثانٍ، ضارب: خبر عن (هند)، هو: في محل رفع فاعل
لـ(ضارب)، فالمراد بالوصف: الخبر، وقد وصف به هنا: «هند»، وهي مؤنثة، و(هو)
مذكر؛ ولذا وجب إبراز الضمير؛ دليلاً على أن الوصف قد جرى على غير من هو
له، فيتبين بذلك أن الموصوف الحقيقي بفعل الضرب هو زيد.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الأمران؛ كالمثال الأول، وهو: «زيدٌ هند ضارِبها هو»، فإن شئت أتيت بـ«هو»، وإن شئت لم تأتِ، وإن خيف اللبس وجب الإبراز؛ كالمثال الثاني، فإنك لو لم تأتِ بالضمير فقلت: «زيد عمرو ضارِبه»؛ لاحتَمَل أن يكون فاعل الضرب زيداً، وأن يكون عمراً، فلما أتيت بالضمير فقلت: «زيد عمرو ضارِبه هو» تعيّن أن يكون زيد هو الفاعل.

واختار المصنف في هذا الكتاب مذهب البصريين؛ ولهذا قال: «وأبرزنه مطلقاً»، يعني: سواء خيف اللبس أو لم يُخَف، واختار في غير هذا الكتاب مذهب الكوفيين، وقد ورد السماع بمذهبهم، فمن ذلك قول الشاعر:

٤٣ - قَوْمِي ذُرَا الْجَدِّ بَانُوها وَقَدْ عَلِمَتْ

بَكُنْه ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ^(١)

(١) لم ينسب إلى قائل معين، ذرا: مفردها ذرورة؛ وهي من كل شيء أعلاه، بانون: جمع بانٍ، وهو اسم فاعل من بنى، كُنْه: حقيقة.

المعنى: بنى قومي صروحاً للمجد رفيعة، وقد علم بذلك أبناء عدنان وقحطان من العرب.

الإعراب: قومي: مبتدأ أول مرفوع بالضممة المقدرة على ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جر بالإضافة، ذرا: مبتدأ ثان مرفوع بالضممة المقدرة على الألف للتعذر، بانوها: خبر للمبتدأ الثاني مرفوع بالواو نيابة عن الضمة؛ لأنه جمع مذكر سالم، وحذفتِ النون للإضافة، وها: ضمير متصل في محل جرٍّ مضافٌ إليه، والجملة في محل رفعٍ خبراً للمبتدأ الأول (قومي).

الشاهد فيه: قوله: (بانوها) فقد أجرى الوصف على غير ما هو له (ذرا)، ولم يبرز الضمير؛ لأمن اللبس؛ لأن الذرا مبنية لا بانية، ولو أبرز على الفصحى لقال: «بانيتها هم» أو «بانوها هم» على لغة (أكلوني البراغيث)، والإبراز مذهب البصريين، وعدمه إن أمن اللبس مذهب الكوفيين، كما وضح الشارح.

التقدير: «بانوها هم»، فحذف الضمير لأمن اللبس.

الخبر شبه الجملة:

وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَزْ

ناوين معنى «كائن» أو «استقر»^(١)

تقدم أن الخبر يكون مفرداً ويكون جملة، وذكر المصنف في هذا البيت أنه يكون ظرفاً أو جاراً ومجروراً نحو: «زيد عندك» و«زيد في الدار»^(٢)، فكلُّ منهما متعلق بمحذوف واجب الحذف، وأجاز قوم -منهم المصنف- أن يكون ذلك المحذوف اسماً أو فعلاً؛ نحو: «كائن» أو «استقر»، فإن قدرت «كائناً» كان من قبيل الخبر بالمفرد، وإن قدرت «استقر» كان من قبيل الخبر بالجملة.

واختلف النحويون في هذا:

(أ) فذهب الأخفش إلى أنه من قبيل الخبر بالمفرد، وأن كلاً منهما يتعلق بمحذوف، وذلك المحذوف اسم فاعل؛ التقدير: «زيد كائنٌ عندك، أو مستقر عندك أو في الدار»، وقد نُسب هذا لسيبويه.

(١) أخبروا: فعل ماضٍ مبنيٌّ على الضم؛ لاتصاله بواو الجماعة، والواو: فاعل مبني على السكون في محل رفع، ناوين: حال من الفاعل (الواو) منصوب بالياء؛ لأنه جمع مذكر سالم، والنون عوض عن التنوين في الاسم المفرد، معنى: مفعول به لاسم الفاعل (ناوين) منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر.

(٢) يشترط في الظرف والجار والمجرور ليكونا خبرين أن يكونا تامين؛ أي: أن يفهم متعلقهما بمجرد ذكرهما كالمثالين، فلا يجوز أن نقول: «زيد بك» أو «زيد مكاناً»؛ لأن المتعلق بغير واضح.

(ب) وقيل: إهما من قبيل الجملة، وإن كلاً منهما متعلق بمحذوف هو فعل؛ التقدير: «زيد استقرّ أو يستقر عندك»، ونسب هذا على جمهور البصريين وإلى سيبويه أيضاً.

(ج) وقيل: يجوز أن يُجَعَلَا من قبيل المفرد، فيكون المقدر «مستقراً» ونحوه، وأن يُجَعَلَا من قبيل الجملة فيكون التقدير: «استقرّ» ونحوه، وهذا ظاهر قول المصنف: «ناوين معنى كائن أو استقر».

(د) وذهب أبو بكر بن السراج إلى أن كلاً من الظرف والمجرور قسم برأسه، وليس من قبيل المفرد ولا من قبيل الجملة، نقل عنه هذا المذهب تلميذه أبو عليّ الفارسي في «الشيرازيات».

والحق خلاف هذا المذهب، وأنه متعلق بمحذوف، وذلك المحذوف واجب الحذف، وقد صرّح به شذوذاً كقوله:

٤٤ - لَكَ الْعِزُّ إِنْ مَوْلَاكَ عَزَّ، وَإِنْ يَهْنُ

فَأَنْتَ لَدَى بُجْبُوحَةِ الْهُونِ كَائِنٌ^(١)

(١) لم ينسب هذا البيت إلى قائل مُعَيَّن، مولاك: لها معانٍ كثيرة منها: السيد، والعبد، والمعين، والحليف، يهن: يروى مبنياً للمعلوم من هان يهون، ومبنياً للمجهول من أهان يهين الرباعي، بجبوحه الدار وغيرها: وسطها، الهون: المذلة.

الإعراب: لك: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، **العزّ:** مبتدأ مؤخر، **مولاك:** فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وتقديره: إن عزّ مولاك، وهو فعل الشرط، **مولاك:** مولى: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذر، والكاف: في محل جرّ بالإضافة، **عزّ:** فعل ماضٍ، وفاعله: هو، **والجملة مفسّرة** لا محل لها من الإعراب، **وإن:** الواو: عاطفة، **إن:** حرف شرط جازم، **يهن:** فعل مضارع مجزوم على أنه فعل الشرط، وعلامة جزمه السكون، والفاعل: ضمير مستتر جوازاً = تقديره: هو، يعود

وكما يجب حذف عامل الظرف والجار والمجرور إذا وقعاً خبراً؛ كذلك يجب حذفه إذا وقعاً صفة؛ نحو: «مررت برجل عندك، أو في الدار»^(١)، أو حالاً نحو: «مررت بزيد عندك، أو في الدار»^(٢)، أو صلة نحو: «جاء الذي عندك، أو في الدار»، لكن يجب في الصلة أن يكون المحذوف فعلاً، التقدير: «جاء الذي استقرّ عندك، أو في الدار»، وأمّا الصفة والحال فحكهما حكم الخبر كما تقدم.

وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا **عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفَدَّ فَأَخْبِرًا**^(٣)

ظرف المكان يقع خبراً عن الجثة نحو: «زيد عندك»، وعن المعنى نحو: «القتال عندك»، وأمّا ظرف الزمان فيقع خبراً عن المعنى منصوباً أو مجروراً بـ(في)

إلى: (مولاك)، فأنت: الفاء: رابطة الجواب الشرط، أنت: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، لدى: ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على آخره للتعذر، متعلق بـ(كائن)، بحبوحه: مضاف إليه، الهون: مضاف إليه، كائن: خبر المبتدأ (أنت)، جملة لك العز: ابتدائية لا محل لها من الإعراب، جواب شرط (إن) الأولى محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: إن عزّ مولاك فلك العزّ، جملة: فأنت.. كائن: في محل جزم جواب لشرط (إن) الثانية.

الشاهد فيه: قوله: «كائن» حيث صرّح بمتعلّق الظرف (لدى) شذوذاً؛ لأن المتعلّق إذا كان كوناً عاماً وجب عند الجمهور حذفه.

(١) الظرف والجار والمجرور متعلقان بمحذوف صفة لـ(رجل)؛ أي: برجل كائن عندك في الدار.
(٢) الظرف والجار والمجرور متعلقان بحال محذوفة من (زيد)؛ أي: زيد موجوداً عندك أو في الدار.

(٣) فأخبراً: الفاء واقعة في جواب الشرط، أخبراً: فعل أمر مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة المنقلبة ألفاً للوقف، والفاعل: ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، ونون التوكيد المنقلبة ألفاً: حرف لا محل لها من الإعراب، والجملة في محل جزم جواب للشرط.

نحو: «القتال يوم الجمعة» أو «في يوم الجمعة»، ولا يقع خبراً عن الجثة^(١)، قال المصنف: إلا إذا أفاد كقولهم: «الليلة الهلال، والرُّطْبُ شَهْرِي ربيع»، فإن لم يُفد لم يقع خبراً عن الجثة نحو: «زيد اليوم»، وإلى هذا ذهب قوم منهم المصنف. وذهب غير هؤلاء إلى المنع مطلقاً، فإن جاء شيء من ذلك يؤوّل نحو قولهم: «الليلة الهلال، والرُّطْبُ شَهْرِي ربيع»؛ التقدير: طلوع الهلال الليلة، ووجود الرُّطْبُ شهري ربيع، هذا مذهب جمهور البصريين. وذهب قوم -منهم المصنف- إلى جواز ذلك من غير شذوذ، لكن بشرط أن يفيد^(٢) كقولك: «نحن في يوم طيب، وفي شهر كذا»، وإلى هذا أشار بقوله: «وإن يُفد فأخباراً»، فإن لم يفد امتنع نحو: «زيد يوم الجمعة».

مَسْوَغَاتُ الْإِبْتِدَاءِ بِالنَّكْرَةِ:

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكْرَةِ

مَا لَمْ تُفِدْ ك: «عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ»^(٣)

وَهَلْ فَتَى فَيْكُمْ، فَمَا خِلْ لَنَا

(١) أسماء المعاني أفعال وحركات، ولا بد لها من زمان، فإن أخبر عنها بأسماء الزمان أفاد هذا الإخبار، أما أسماء الذات (أي: الجثة) فهي لا تنفك عن الزمان، ونسبتها إليها واحدة، فالإخبار عنها بالزمان لا يفيد؛ كأن نقول: زيد اليوم، وسعد غداً، إلا إذا أفاد كما فصل ذلك الشارح.

(٢) تحصل الفائدة بالإضافة نحو: نحن في شهر شوال، أو بالوصف نحو: نحن في يوم مشرق، وقد أشعر مثالا الشارح بذلك.

(٣) ما: مصدرية ظرفية، عند: مفعول فيه ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر مقدم، زيد: مضاف إليه، نمرة: مبتدأ مؤخر مرفوع بالضممة، وسُكِّنَ للروي، (والنمرة: نوع من الكساء المخطط يلبسه الأعراب).

وَرَجُلٌ مِّنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا^(١)

وَرَغْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ، وَعَمَلٌ

بِرٍّ يَزِينُ، وَلِيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ^(٢)

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة، وقد يكون نكرة لكن بشرط أن تفيد،
وتحصل الفائدة بأحد أمور ذكر المصنف، منها ستة:

أحدها: أن يتقدم الخبر عليها وهو كظرف أو جار ومجرور^(٣)؛ نحو:
«في الدار رجل»، و«عند زيد نَمْرَةٌ»، فإن تقدم وهو غير ظرف ولا جار
ولا مجرور لم يجز نحو: «قائم رجل».

(١) فتى: مبتدأ، فيكم: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، ما: نافية مهيمنة،
رجل: مبتدأ، لنا: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر، رجل: مبتدأ، من الكرام: جار
ومجرور متعلق بمحذوف صفة ل(رجل)، عندنا: ظرف متعلق بمحذوف خبر، ونا: في
محل جرٍّ بالإضافة.

(٢) رغبة: مبتدأ، في الخير: جار ومجرور متعلق ب(رغبة)، خير: خبر المبتدأ، عمل:
مبتدأ، وخبره جملة: (يزين) مع الفاعل المستتر، ليقس: اللام لام الأمر، يقس: فعل
مضارع مبني للمجهول مجزوم باللام وعلامة جزمه السكون، ما: اسم موصول في محل
رفع نائب فاعل، لم: حرف جازم، يقل: فعل مضارع مبني للمجهول مجزوم
بالسكون، ونائب الفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والجملة: صلة للموصول
لا محل لها من الإعراب.

(٣) بشرط كونهما مختصين؛ أي: أن يكون المجرور أو ما يضاف إليه الظرف مما يجوز
الابتداء به، فلا يجوز أن نقول: في دار رجل، أو عند رجل مال؛ لعدم الفائدة.

الثاني: أن يتقدم على النكرة استفهام^(١) نحو: «هل فتى فيكم؟».

الثالث: أن يتقدم عليها نفي^(٢) نحو: «ما خلُّ لنا».

الرابع: أن توصف نحو: «رَجُلٌ من الكرام عندنا»^(٣).

الخامس: أن تكون عاملة نحو: «رَغْبَةٌ في الخير خيرٌ».

السادس: أن تكون مضافة نحو: «عَمَلٌ بَرٌّ يَزِينُ».

هذا ما ذكره المصنف في هذا الكتاب، وقد أنهاها غير المصنّف إلى نَيْفٍ وثلاثين موضعاً وأكثر من ذلك، فذكر هذه الستة المذكورة.

والسابع: أن تكون شرطاً نحو: «مَنْ يَقُمْ أَقْمَ معه»^(٤).

الثامن: أن تكون جواباً نحو أن يقال: «مَنْ عندك؟» فتقول: «رجلٌ»؛

التقدير: «رَجُلٌ عندي».

(١) لأن النكرة في حيز الاستفهام تفيد العموم، فلا استفهام سؤال عن غير معين يطلب

تعيينه في الجواب، فكأن السؤال عمّ جميع الأفراد، فأفاد العموم الحقيقي.

(٢) النكرة في حيز النفي تفيد العموم أيضاً، وإذا عمت شملت أفراد الجنس، فأشبهت المعرف بأل الاستغرافية.

(٣) على أن يكون الوصف مفيداً للتخصيص، فلا يجوز أن نقول: رجل من الناس عندنا،

والوصف قد يكون مفهوماً من لفظ النكرة كالمصغر مثل: رجيل في الدار، وكالنكرة الدالة

على التعجب مثل: ما أكرم العرب! أي: شيء عظيم جعل العرب كراماً.

(٤) من: اسم شرط جازم في محل رفع مبتدأ، يقيم: فعل الشرط فعل مضارع مجزوم،

والفاعل: ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى (مَنْ)، والجملة في محل رفع خبر

للمبتدأ (مَنْ)، أقم: فعل مضارع مجزوم بـ(من) على أنه جواب الشرط، والفاعل

ضمير مستتر وجوباً تقديره أنا، معه: مع: ظرف مكان منصوب بالفتحة، متعلق

بـ(أقم)، والهاء في محل جرّ بالإضافة.

التاسع: أن تكون عامة نحو: «كلُّ يموت».

العاشر: أن يُقصد بها التوزيع كقوله:

٤٥- فأقبلتُ زحفاً على الركبتين فَثُوبٌ لِبِسْتُ وَثُوبٌ أَجْرٌ^(١)

فقوله: «ثوب»: مبتدأ، و«لبست»: خبره، وكذلك: «ثوب أجراً».

الحادي عشر: أن تكون دعاء نحو: ﴿سَلِّمْ عَلَيَّ إِيَّاهُ يَا سَيِّدُ﴾^(٢).

الثاني عشر: أن يكون فيها معنى التعجب نحو: «ما أحسن زيداً»^(٣).

(١) البيت لامرئ القيس، وفي رواية: فثوب نسيت.

المعنى: أقبلت أزحف على ركبتي لألقى من أحب، وقد شغل قلبي الحب، فلبست ثوباً، وسحبت آخر؛ لأخفي آثاره.

الإعراب: أقبلت: فعل وفاعل، زحفاً: مفعول مطلق منصوب بالفتحة، (ويمكن أن يعرب حالاً من التاء؛ أي: أقبلت زاحفاً)، ثوب: مبتدأ، وخبره جملة (لبست)، وثوب: مبتدأ وخبره جملة: (أجراً).

الشاهد فيه: قوله «ثوب.. وثوب» فقد وقع المبتدأ نكرة في الموضعين؛ لأنه قصد به التوزيع، فكأنه قال: أثوابي أنواع؛ فمنها نوع لبسته، ومنها نوع أجره...، وقد تعرب جملتا: لبست وأجراً في محل رفع صفتين للمبتدأ، والخبر محذوف، والتقدير: من أثوابي ثوب ملبوس، وثوب مجرور، أو الجملتان خبران، وهناك نعت محذوف، والتقدير: فثوب لي...

(٢) الصافات (١٣٠).

(٣) ما: نكرة تامة بمعنى: شيء، في محل رفع مبتدأ، أحسن: فعل ماض جامد لإنشاء التعجب مبني على الفتح، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو، خلافاً للأصل، يعود إلى (ما)، زيداً: مفعول به منصوب بالفتحة، وجملة: أحسن زيداً: في محل رفع خبر للمبتدأ «ما».

الثالث عشر: أن تكون خلفاً من موصوف نحو: «مُؤْمِنٌ خَيْرٌ مِنْ كَافِرٍ».
الرابع عشر: أن تكون مصغرة نحو: «رُجَيْلٌ عِنْدَنَا»؛ لأن التصغير فيه فائدة معنى الوصف، تقديره: «رجل حقير عندنا».

الخامس عشر: أن تكون في معنى المحصور نحو: «شَرُّ أَهْرٍ ذَا نَابٍ^(١)، وشيء جاء بك»، التقدير: «ما أهرَّ ذا نابٍ إلا شرٌّ، وما جاء بك إلا شيء» على أحد القولين، والقول الثاني: أن التقدير: «شر عظيم أهرَّ ذا نابٍ، وشيء عظيم جاء بك»، فيكون داخلاً في قسم ما جاز الابتداء به؛ لكونه موصوفاً؛ لأن الوصف أعم من أن يكون ظاهراً ومقدراً، وهو ههنا مقدر.

السادس عشر: أن يقع قبلها واو الحال كقوله:

٤٦ - سَرِينَا وَنَجْمٌ قَدْ أَضَاءَ فَمُدَّ بَدَا

مُحْيَاكَ أَخْفَى ضَوْءُهُ كُلَّ شَارِقٍ^(٢)

(١) هَرَّ الكلب: صات دون نباح، وأهرَّ الكلب: جعله يهرّ، ومنه المثل: «شر أهرَّ ذا نابٍ» يُضرب في ظهور أمارات الشر، وذا الناب: الكلب.
الإعراب: أهرَّ: فعل ماضٍ، وفاعله (هو) يعود إلى (شر)، ذا: مفعول به ل(أهرَّ) منصوب بالألف؛ لأنه من الأسماء الستة، ناب: مضاف إليه، وجملة (أهر): في محل رفع خبرٌ للمبتدأ.

(٢) البيت لا يُعلم قائله، سرينا: سرنا ليلاً.

المعنى: سرنا في الليل ونور النجوم يتلأأ، حتى إذا بدت طلعتك المشرقة طغت بأنوارها على كل كوكب مشرق.

الإعراب: سرينا: فعل وفاعل، ونجم: الواو: حالية، نجم: مبتدأ، جملة قد أضاء: في محل رفع خبر للمبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر في محل نصب على الحال، فمد: الفاء عاطفة، مد: ظرف مبني على السكون في محل نصب متعلق ب(أخفى)، بدا: فعل ماضٍ مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، محيالك: فاعل مرفوع بالضم =

السابع عشر: أن تكون معطوفة على معرفة نحو: «زَيْدٌ وَرَجُلٌ قَائِمَانِ».
 الثامن عشر: أن تكون معطوفة على وصف نحو: «تَمِيمِيٌّ وَرَجُلٌ فِي الدَّارِ».
 التاسع عشر: أن يعطف عليها موصوف نحو: «رَجُلٌ وَامْرَأَةٌ طَوِيلَةٌ فِي الدَّارِ».

العشرون: أن تكون مبهمَةً كقول امرئ القيس:

٤٧- مُرْسَعَةٌ بَيْنَ أَرْسَاعِهِ بِهٍ عَسَمٌ يَبْتَغِي أَرْنَبًا^(١)

=المقدرة على آخره للتعذر، والكاف: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، أخفى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر للتعذر، ضوء: فاعل مرفوع، والهاء: في محل جرّ بإضافة الظرف إليها.

الشاهد فيه: ونجم: فقد جاء المبتدأ نكرةً بعد واو الحال، والمدار في التسويغ النكرة في صدر الجملة الحالية.

(١) البيت من قصيدة لامرئ القيس ينصح فيها لأخته ألا تنكح شخصاً من أولئك الحمقى، مرسعة: تيمة تعلق مخافة العطب، أرساع: جمع رسغ؛ وهو طرف الساعد، عَسَم: اعوجاج في الرسغ ينتج عن تصلب في المفصل، وطلبه للأرنب دون غيره لما كان العرب يزعمون من أنّ الجنّ تجتنب الأرنب، فمن علّق في رجله كعبها لم يصبه أذى سحر، ولم يقربه جن.

المعنى: لا تتزوجي هذا الأحمق الجبان الذي أغرق نفسه بالتمائم في يديه ورجليه، وألحّ في طلب الأرنب يتخذ كعوبها حرزاً يصونه.

الإعراب: مرسعة: مبتدأ، بين: ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، به: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر مقدم، عسم: مبتدأ مؤخر، والجمل كلها في محل رفع صفة ل(بوهة) في البيت السابق؛ وهو قوله:

أيا هند لا تنكحي بوهةً عليه عقيقتَه أحسبا
 والبوهة: الرجل الضعيف الطائش.

الحادي والعشرون: أن تقع بعد «لولا» كقوله:

٤٨- لولا اصطباراً لأودى كلُّ ذي مِقة

لَمَّا اسْتَقَلَّتْ مَطَايَاهُنَّ لِلظَّعْنِ^(١)

= **الشاهد فيه:** قوله: «مرسعة» فقد جاء المبتدأ نكرة، وسوّغ ذلك قصد الشاعر إبهامها تحقيراً للموصوف في كونه يحتمي بأدنى تيمة.

(١) لم ينسب البيت إلى قائل معين، أودى: هلك، مقة: حب، استقلت: نهضت، المطايا: أراد بها الإبل، الظعن: الرحيل.

المعنى: لولا التحمل وأخذ النفس بالصبر لهلك كل محب أسفاً عند فراقه لأحبته.

الإعراب: لولا: حرف امتناع لوجود، اصطبار: مبتدأ مرفوع، خبره محذوف وجوباً تقديره: موجود، لأودى: اللام: واقعة في جواب لولا، أودى: فعل ماض مبني على الفتح المقدر على آخره للتعذر، كُئِلُّ: فاعل مرفوع، ذي: مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه من الأسماء الستة، مقة: مضاف إليه، والجملة: جواب شرط غير جازم لا محل لها من الإعراب، لَمَّا: حينية متضمنة معنى الشرط في محل نصب على الظرفية الزمانية متعلق بجواب الشرط، استقلت: فعل ماض، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، مطاياهنّ، مطايا: فاعل مرفوع بالضممة المقدر على آخره للتعذر، والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل جرّ بالإضافة، والنون: علامة النسوة، للظعن: جار ومجرور متعلق ب(استقلت)، والجملة في محل جرّ بإضافة (لها) إليها، وجواب الشرط محذوف لدلالة ما قبله عليه، والتقدير: لما استقلت المطايا للظعن تجمل المحبّون بالصبر.

الشاهد فيه: «اصطبار» فقد جاء المبتدأ نكرة بعد (لولا)، وسوّغ ذلك شبه ما بعد (لولا) بما بعد النفي، لأن (لولا) تقتضي انتفاء جوابها لوجود شرطها، ففيها نفي في الجملة.

الثاني والعشرون: أن تقع بعد فاء الجزاء كقولهم: «إِنْ ذَهَبَ عَيْرٌ فَعَيْرٌ»
في الرِّباط»^(١).

الثالث والعشرون: أن تدخل على النكرة لام الابتداء نحو: «لَرَجُلٌ قَائِمٌ».

الرابع والعشرون: أن تكون بعد «كم» الخبرية نحو قوله:

٤٩- كم عَمَّةٌ لَكَ يَا جَرِيرٌ وَخَالَةٌ

فَدَعَاءٌ قَدْ حَلَبَتْ عَلِيَّ عِشَارِي^(٢)

(١) العير: الحمار، الرباط: ما تشد به الدابة؛ أي: إن ذهب حمار فهناك غيره، وهو مثل
يضرب للرضا بالواقع الحاضر وترك الغائب.

والشاهد فيه: «فعير» فقد أتى المبتدأ نكرة بعد فاء الجزاء، وقد جعل ابن هشام في
«المعني» المسوِّغ وصفاً مقدراً؛ أي: فعير آخر في الرباط.

(٢) البيت للفرزدق يهجو جريراً، فدعاء: أصابها الفدع؛ وهو اعوجاج الأصابع أو زيغ في
القدم؛ لكثرة الحلب والسعي وراء الإبل، والعشار: مفردها عُشْرَاءُ؛ (بضم العين وفتح
الشين)؛ وهي الناقة التي مضى على حملها عشرة أشهر، وهي كالنفساء من النساء.
المعنى: يفتخر الفرزدق على جرير بأنهم السادة، فعمّت جرير وخالاته كم من مرة
سعت وراء إبل الفرزدق لتحلبها، وقد أثر الحلب وطول السعي وراء الإبل في أيديها
وأرجلها.

الإعراب: كم: خبرية مبنية على السكون في محل نصبٍ مفعولٌ مطلق، أو في محل
نصب على الظرفية الزمانية متعلق بـ(حلبت)، وتمييزها محذوف، والتقدير: حلبت كم
حلبة أو كم وقت، عمّة: مبتدأ مرفوع، لك: جار ومجرور متعلق بصفة محذوفة لـ(عمّة)،
وخالّة: معطوف على عمّة، فدعاء: صفة لـ(خالّة) مرفوعة، ويقدر لـ(عمّة) نظيرها، قد:
حرف تحقيق، حلبت: فعل ماضٍ مبني على الفتح، والتاء تاء التانيث الساكنة، والفاعل
ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، عليّ: على: حرف جر، والياء: ضمير متصل في محل
جرٍّ بـ(على) متعلق بـ(حلبت)، عشاري: مفعول به = منصوب بالفتحة المقدرة على

وقد أنهى بعض المتأخرين ذلك إلى نيّف وثلاثين موضوعاً، وما لم أذكره منها أسقطته؛ لرجوعه إلى ما ذكرته، أو لأنه ليس بصحيح^(١).

تقديم الخبر جوازاً:

والأصل في الأخبار أن تُؤخّر **وَجَوِّزُوا التّقديمَ إذْ لا ضَرراً**^(٢)

الأصل تقديم المبتدأ وتأخير الخبر، وذلك لأنّ الخبر وصفٌ في المعنى للمبتدأ، فاستحق التأخير كالوصف، ويجوز تقديمه إذا لم يحصل بذلك كبسٌ أو نحوه على ما سيبيّن؛ نحو: «قائم زيد، وقام أبوه زيدٌ، وأبوه مُنطَلِقٌ زيدٌ، وفي

ما قبل ياء المتكلم، والياء: ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، وجملة حلبت: في محل رفع خبر للمبتدأ، وجملة المبتدأ والخبر: ابتدائية لا محل لها من الإعراب.

الشاهد فيه: «عمّة وخالة» على رواية الرفع، فقد جاء المبتدأ نكرة بعد (كم) الخبرية، وقد يكون الوصف بالجار والمجرور «لك» هو المسوّغ، وقد روي البيت بجرّ (عمّة) و(خالة)، فتكون: كم: خبرية مبتدأ، وعمّة: تمييز لها مجرور بالإضافة، كما روي بنصب (عمّة) و(خالة)، فتكون: كم: استفهامية: مبتدأ، وعمّة: تمييز لها منصوب، وجملة: (حلبت عليّ عشاري) في محل رفع خبر في الأحوال الثلاث.

(١) أكثر هذه المواضع يمكن ردّه إلى ما ذكره ابن مالك في ألفيته.

(٢) الأصل: مبتدأ، أن: مصدرية ناصبة، تؤخّرا: فعل مضارع مبني للمجهول منصوب ب(أن)، والألف للإطلاق، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه خبر للمبتدأ، والتقدير: الأصل في الأخبار التأخير، وجوزوا: فعل ماض مبني على الضم لاتصاله بواو الجماعة، والواو: ضمير متصل في محل رفع فاعل، إذ: ظرف زمان مبني على السكون في محل نصب متعلق ب(جوزوا)، لا: نافية للجنس تعمل عمل «إنّ»، ضرر: اسمها مبني على الفتح في محل نصب، والخبر محذوف تقديره: لا ضرر كائن، والجملة: في محل جرّ بإضافة الظرف إليها.

الدَّارِ زَيْدٌ، وَعِنْدَكَ عَمْرُو^(١)»، وقد وقع في كلام بعضهم أنّ مذهب الكوفيين منع تقدّم الخبر الجائز التأخير عند البصريين، وفيه نظر، فإنّ بعضهم نقل الإجماع - من البصريين والكوفيين - على جواز: «في داره زيد»، فنقل المنع عن الكوفيين مطلقاً ليس بصحيح.

هكذا قال بعضهم، وفيه بحث^(٢)، نعم منع الكوفيّون التقديم في مثل: «زيدٌ قائمٌ، وزيدٌ قامَ أبوهُ، وزيدٌ أبوهُ مُنْطَلِقٌ»، والحق الجواز؛ إذ لا مانع من

(١) في الأمثلة أتى بالصور المختلفة للخبر، فهو مفرد، وجملة فعلية، وجملة اسمية، وجار ومجرور، وظرف، على الترتيب، و«زيد» فيها كلها: مبتدأ مؤخر، وكذلك «عمرو»، وما قبلها خبر.

(٢) في عبارة الشارح التواء وغموض، ويمكن أن يبسط الموضوع على الشكل التالي:

(أ) أجاز البصريون تقديم الخبر في مثل الأمثلة المذكورة، وذكر بعضهم أن الكوفيين يمنعون منعاً مطلقاً هذا التقديم الجائز، وهذا النقل عن إطلاق الكوفيين المنع هو المقصود بقوله: وفيه نظر للسبب الذي يلي.

(ب) نقل بعضهم عن البصريين والكوفيين الإجماع على جواز التقديم في مثل قوله: (في داره زيد)، وتجوز الكوفيين ذلك دليلًا على خطأ الذين نقلوا عنهم المنع، غير أن نقل الإجماع عنهم في جواز اعتبار المتأخر في قولنا: (في داره زيد) مبتدأ هو الذي أشار إليه بقوله: (وفيه بحث)؛ لأن بعضهم يمنع، ويعرب (زيد) فاعلاً بالجار والمجرور، وبعضهم يبيح التقديم إن كان الخبر ظرفاً أو جاراً ومجروراً؛ لاتساعهم فيهما ما لا يتسع في غيرهما، فاعتراضه إذن على نقل الإجماع عن الكوفيين في ذلك.

(ج) قوله: «نعم» استدراك على ما يوهمه تجويز بعضهم التقديم للخبر وهو ظرف أو جار ومجرور من جواز تقديم غيره؛ كالأمثلة التي ساقها الشارح بعد ذلك والخبر فيها مفرد وجملة.

ذلك، وإليه أشار بقوله: «وَجَوَزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ»، فتقول: «قائم زيد»^(١)،
ومنه قولهم: «مَشْنُوهُ مَنْ يَشْنُوكَ»^(٢)، ف«مَنْ»: مبتدأ، و«مَشْنُوهُ»: خبر مقدم.
و«قام أبوه زيد»، ومنه قولهم:

٥٠- قَدْ ثَكَلْتُ أُمَّهُ مَنْ كُنْتُ وَاجِدَهُ

وَبَاتَ مُنْتَشِباً فِي بُرْتَنِ الْأَسَدِ^(٣)

(١) قائم: خبر مقدم، زيد: مبتدأ مؤخر، والكوفيون يعربون: قائم: مبتدأ، زيد: فاعل
سدّ مسدّ الخبر؛ لأنهم لا يشترطون اعتماد الوصف على النفي أو الاستفهام.

(٢) مشنوء: مبعوض وزناً ومعنى، و«مَنْ» على مذهب الكوفيين: اسم موصول في محل
رفع نائب فاعل سدّ مسدّ الخبر.

(٣) البيت لحسان بن ثابت شاعر الرسول عليه الصلاة والسلام من قصيدة يفتخر فيها، ثكلت:
فقدت ولدها، منتشِباً: عالقاً، برثن الأسد: البرثن من الأسد كالأصبع من الإنسان.
المعنى: إن من يصابني العداة تشكله أمه إن لقيته، وي طرح قتيلاً في الصحارى ليغدو
فريسة لبرائن الأسود.

الإعراب: قد: حرف تحقيق، ثكلت: فعل ماضٍ، والتاء: تاء التانيث الساكنة، أمه: فاعل
مرفوع، والهاء ضمير متصل في محل جرّ بالإضافة، مَنْ: اسم موصول في محل
رفع مبتدأ مؤخر، وخبره: جملة (ثكلت أمه) المتقدمة، كنت: كانت الناقصة مع
اسمها، واجده: خبر كان، والهاء في محل جرّ بالإضافة، والجملة لا محل لها من
الإعراب؛ لأنها صلة الموصول، وبات: الواو: عاطفة، بات: فعل ماضٍ ناقص، واسمه
ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، يعود إلى «مَنْ» منتشِباً: خبر (بات) منصوب، في
برثن: جارٍ ومجرور متعلق بـ(منتشِباً)، الأسد: مضاف إليه، والجملة معطوفة على
جملة (ثكلت أمه) في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «قد ثكلت أمه مَنْ..» فقد قدّم الخبر الجملة على المبتدأ «من»،
وعود الضمير من الخبر المتقدم إلى المبتدأ المتأخر جائز؛ لأنه عود إلى متقدم في الرتبة
وإن كان متأخراً في اللفظ.

ف«مَنْ كُنْتَ وَاجِدَهُ» مبتدأ مؤخر، و«قَدْ ثَكَلْتَ أُمَّهُ»: خبر مقدم.

و«أَبُوهُ مُنْطَلِقٌ زَيْدٌ»^(١)، ومنه قوله:

٥١ - إِلَى مَلِكٍ مَا أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ

أَبُوهُ، وَلَا كَانَتْ كَلَيْبٌ تُصَاهِرُهُ^(٢)

ف«أَبُوهُ»: مبتدأ، و«أُمَّهُ مِنْ مُحَارِبٍ»: خبر مقدم.

(١) أبوه منطلق: مبتدأ وخبر، والجملة في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ المؤخر (زيد).
(٢) البيت للفرزدق يمدح الوليد بن عبد الملك، ومحارب وكليب: قبيلتان ينتمي إلى الثانية منهما جرير بن عطية.

المعنى: تطير بنا مطايانا إلى ملك كريم المنبت لا تنتمي أمه إلى قبيلة محارب، ولا تبلغ كليب أن تصاهره.

الإعراب: إلى ملك: جار ومجرور متعلق بالفعل (أسوق) في بيت سابق، ما: نافية، أمّيه: مبتدأ مرفوع بالضمّة، والهاء: في محل جر بالإضافة، من محارب: جار ومجرور متعلق بمحذوف خبر للمبتدأ، والجملة في محل رفع خبر مقدم للمبتدأ (أبوه)، أبوه: مبتدأ مؤخر مرفوع بالواو؛ لأنه من الأسماء الستة، والهاء: في محل جرّ بالإضافة، وجملة المبتدأ والخبر في محل جرّ صفة لـ(ملك)، ولا: الواو: حرف عطف، ولا: نافية، كانت: فعل ماض ناقص، والتاء: تاء التأنيث الساكنة، كليب: اسم (كان)، تصاهره: تصاهر: فعل مضارع، والفاعل مستتر جوازاً تقديره: هي، يعود إلى (كليب)، والهاء: ضمير متصل في محل نصب مفعول به، والجملة في محل نصب خبر لـ(كان)، وجملة كان مع معموليها معطوفة على جملة: (ما أمّهُ من محارب) في محل رفع.

الشاهد فيه: قوله: «ما أمه من محارب أبوه» فقد قدّم الخبر وهو جملة على المبتدأ والتقدير: أبوه ما أمه من محارب.

ونقل الشريف أبو السعادات هبة الله بن الشجري الإجماع من البصريين
والكوفيين على جواز تقديم الخبر إذا كان جملة، وليس بصحيح، وقد قدمنا نقل
الخلافا في ذلك عن الكوفيين^(١).



(١) ليس بين الكوفيين خلافا في المنع، وإنما الخلافا بين الكوفيين المانعين والبصريين
المجيزين.

أَسْئَلَةٌ وَمُنَاقَشَةٌ

- ١- متى يستغني المبتدأ عن الخبر؟ وما شرط ذلك؟ اذكر مذاهب النحويين في هذا.
- ٢- فَصِّل القول في أحوال الوصف مع مرفوعه، وبَيِّن متى تتعين ابتدائية الوصف؟ ومتى تتعين خبريته؟ ومتى يحتملها؟ مثِّل لكل ما تقول.
- ٣- عرِّف الخبر، واذكر أنواعه إجمالاً، ومثِّل لكل نوع.
- ٤- إذا كان الخبر جملة؛ فما شرط هذه الجملة؟ وما نوعاها؟ مثِّل لما تقول.
- ٥- قال النحاة: (الخبر المفرد إما أن يتحمل ضميراً أو لا يتحملة)، اشرح ذلك بالتفصيل، ومثِّل لما تقول.
- ٦- متى يستتر الضمير في الخبر؟ ومتى يجب إبرازه؟ وضِّح خلاف البصريين والكوفيين في ذلك، مع ذكر الأمثلة.
- ٧- يقع خبر المبتدأ شبه جملة، فماذا يقصد بشبه الجملة؟ وما متعلقه آنذاك؟ اذكر الخلاف في نوعه مرجحاً ما تختار مع التمثيل.
- ٨- قال النحاة: (لا يبدأ بنكرة إلا بمسوغ). اذكر خمسة من هذه المسوغات، وعلِّل سرَّ اشتراطها، ومثِّل لما تقول.



تمريبات

(١) قال بعض الحكماء:

العلم خير من المال، فالعلم يجرسك، وأنت تحرس المال، والمال تنقصه النفقة، والعلم يزكو على الإنفاق، وخزّان المال هلكي وهم أحياء، والعلماء باقون ما بقي الدهر، أعيانهم تحت الثرى، وآثارهم في القلوب، وطلب العلم دينٌ يُدان به، به يكسب الإنسان الطاعة في حياته، وجميل الأحدثه بعد وفاته، والعلم حاكم، والمال محكوم عليه.

اقرأ النص قراءة جيدة، ثم أجب عما يلي:

(أ) وازن بين قيمة كُـلِّ من العلم والمال كما تفهم من النص.

(ب) بمّ يتميز العلماء عن أصحاب الأموال؟

تمريبات نحوية على النص السابق

- ١- عيّن أخبار المبتدآت التي وردت بالنص، ثم بيّن نوع كل منها.
- ٢- اختر من النص ثلاثة أمثلة مختلفة لتطابق المبتدأ والخبر.
- ٣- الكلمات: (خَيْر - مَال - عِلْم - طَاعَةٌ - حَاكِمٌ) كلها نكرات، اجعل كلاً منها مبتدأً بمسوغ من المسوغات بحيث تتنوع هذه المسوغات.
- ٤- ورد في النص: (أعيانهم تحت الثرى، وآثارهم في القلوب)، قَدّر متعلق الظرف والجار والمجرور، مراعيًا الخلاف في ذلك، مرجحاً ما تراه.
- ٥- أعرب ما تحته خط من النص.

(٢) أَمُنْصَرِفُ أَنْتَ عَنْ دَرَسِي أَيُّهَا الطَّالِبُ؟

بيّن وجهي الإعراب الجائزين في الضمير (أنت)، وَرَجِّحْ ما تراه منهما.

(٣) قال الشاعر:

أواصلُ أنتَ أمَّ العَمَرُو أم تدعُ

أم تقطع الجبل منهم مثل ما قطعوا

ماذا يجوز في الضمير (أنت) من إعراب؟ وهل هناك وجه أولى من الآخر؟ ولماذا؟

(٤) أعالم محمد؟ أعالمان المحمدان؟ أعالم المحمدون؟

بيّن ما يجوز من الأعراب في كل وصفٍ من الأوصاف السابقة وما يمتنع، وعلل لما تقول.

(٥) كوّن خمس جمل اسمية بحيث تكون أخبارها متنوعة بين الأفراد والجملة بنوعيها، وشبه الجملة بنوعيه.

(٦) كوّن جملتين يكون المبتدأ في كلٍّ منهما وصفاً، بحيث يجوز فيه وجهان إعرابيان في الأولى، ووجه واحد في الثانية، مع بيان السبب.

(٧) هات خمس جملٍ يكون الخبر فيها واجب التأخير، مع استيفاء حالات وجوب تأخير الخبر.

(٨) بين مسوغات الابتداء بالنكرة فيما يأتي:

عام جديد تتحقق فيه الآمال، كتاب أدبٍ يُنمّي الذوق، صيانة للمال مثمرة، هل طالبٌ يتطوع للجهاد؟ ما جنديٌّ يجبن عن مواجهة العدو، سلامٌ لك.

(٩) قال المتنبي يخاطب سيف الدولة:

وهل نافعِي أن ترفع الحجب ودون الذي أملتُ منك حجاب
وفي النفس حاجات وفيك سكوتي بيان عندها وخطاب

- (أ) عيّن ما له خبر من المبتدآت، وما له فاعل أغنى عن الخبر.
(ب) عيّن مبتدأين تقدم عليهما خبرهما، وبيّن حكم هذا التقدم.
(ج) هل من تعدد الخبر قول الشاعر: (سكوتي بيانٌ عندها
وخطاب)؟ ولماذا؟
(د) أعرب ما تحته خط.

